



PROVISIONAL  
A/31/PV.102  
17 December 1976  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية بعد المائة

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد اميراسنغ ( سرى لانكا )  
ثم : السيد تيركمن ( نائب الرئيس ) ( تركيـا )

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة [ ١٢ ] (تابع)
- حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية : تقرير اللجنة الثالثة [ ٧١ ]
- السياسات والبرامج المتصلة بالشباب : تقرير اللجنة الثالثة [ ٧٣ ]
- عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والانماء والسلم : تقرير اللجنة الثالثة [ ٧٥ ]

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .  
وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .  
فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70607/A

١ ( أ )

- القضاء على جميع أشكال التعصب الديني : تقرير اللجنة الثالثة [٧٧]
- حرية الاعلام : تقرير اللجنة الثالثة [ ٨٠ ]
- مؤتمر الأمم المتحدة لعقد اتفاقية دولية بشأن قانون التبني : تقرير اللجنة الثالثة [ ٨٢ ]
- التعاون والمساعدة في استعمال وتحسين وسائل الاتصال الجماهيري لخدمة التقدم الاجتماعي والانهاء : تقرير اللجنة الثالثة [ ١٢٠ ]
- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [ ٢٥ ] :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة ؛

( ب ) مشروع قرار (A/31/L.29 و Add.1) ؛

( ج ) مشروع قرار (A/31/L.30 و Add.1) ؛

( د ) مشروع قرار (A/31/L.31 و Add.1) ؛

( هـ ) تقرير اللجنة الخامسة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٤٠نظر البنود ١٢ ، ٧١ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ٨٢ و ١٢٠ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/395)

حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/420)

السياسات والبرامج المتصلة بالشباب : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/406)

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والانماء والسلام : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/407)

القضاء على جميع أشكال التعصب الديني : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/408)

حرية الاعلام : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/432)

مؤتمر الأمم المتحدة لعقد اتفاقية دولية بشأن قانون التبري : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/433)

التعاون والمساعدة في استعمال وتحسين وسائل الاتصال الجماهيري لخدمة التقدم الاجتماعي  
والانماء : تقرير اللجنة الثالثة (A/31/434)

قدم السيد بدوي (مصر) ، مقرر اللجنة الثالثة ، تقارير اللجنة (A/31/395 ، A/31/420 ،

A/31/406 ، A/31/407 ، A/31/408 ، A/31/432 ، A/31/433) ، ثم تحدث كما يلي :

السيد بدوى (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : مقرر اللجنة الثالثة : يشرفني أن أعرض

على هذه الجمعية الموقرة ، التقارير التالية للجنة الثالثة .

التقرير الأول وارد في الوثيقة ( A/31/395 ) هذا التقرير يتعلق بالبند ( ١٢ ) من جدول الأعمال بعنوان " تقرير المجلس الاقصادى والاجتماعى " . ولقد تناقشت اللجنة الثالثة حول الامور الخاصة بحقوق الانسان الواردة في التقرير ، وكذلك الأجزاء الاخرى من تقرير المجلس الاقصادى والاجتماعى المحالة اليه من جانب الجمعية العامة .

ان الفقرتين ٤ و ٤١ من الوثيقة ( A/31/395 ) تضمنان خمسة مشاريع قرارات ، ومشروع مقرر ، توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتمادها . ان مشروع القرار الأول ، المعنون " السنة الدولية للأشخاص المعوقين " هذا المشروع ضمن امور اخرى .

" يعلن سنة ١٩٨١ سنة دولية للأشخاص المعوقين " يكون موضوعها " المشاركة

الكاملة " .

كذلك

" يطلب الى الأمين العام أن يطور ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ، والوكالات

المتخصصة ، والمنظمات المعنية ، وأن يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين مشروع برنامج للسنة الدولية للأشخاص المعوقين " .

هذا المشروع اعتمده اللجنة الثالثة دون اجراء تصويت .

" أما مشروع القرار الثاني بعنوان " حماية حقوق الانسان في شيلي " هذا المشروع

ضمن أمور اخرى " ، يعرب عن سخط الجمعية العامة العميق لأن انتهاكات مستمرة وصارخة لحقوق الانسان حدثت ، وما تزال تحدث في شيلي . . . . "

كذلك

" بحث مشروع القرار مرة اخرى السلطات في ذلك البلد أن تعيد ، وأن تؤمّن دون

تأخير حقوق الانسان الأساسية والحريات وأن تحترم احتراماً كاملاً أحكام الصكوك الدولية التي شيلي طرف فيها " .

ان مشروع القرار هذا اعتمد في اللجنة الثالثة بأغلبية ٩٨ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً وامتناع ١٨ عضواً عن التصويت .

أما مشروع القرار الثالث بعنوان " الوصول الى ، وتنفيذ اتفاقية ١٩٧١ الخاصة بالمواد المؤثرة على الحالة النفسية ، وضمن امور اخرى .

" تناشد [ الجمعية ] كل الدول التي لم تنضم بعد الى هذه الاتفاقية الى أن تتخذ فورا الخطوات الضرورية للانضمام اليها " .

وقد اعتمد مشروع القرار هذا في اللجنة الثالثة دون اجراء تصويت .

أما مشروع القرار الرابع بعنوان " المساعدة الطارئة للطلاب اللاجئين من افريقيا الجنوبية " وهو ضمن امور اخرى ،

" يعترف بمسيس الحاجة الى تنظيم برنامج فعال للمساعدة الدولية من أجل الاسهام في معالجة مشكلة طلاب افريقيا الجنوبية ، التي نشأت مؤخرا في البلدان المتاخمة لأفريقيا الجنوبية " .

يطالب الأمين العام للأمم المتحدة ، أن يتشاور ، على سبيل الاستعجال ، مع حكومات بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو بقصد اتخاذ تدابير فورية لتأمين ما يلائم من المساعدة المالية الطارئة وغيرها من أشكال المساعدة للعناية بأولئك الطلاب اللاجئين واعالتهم وتعليمهم " .

وقد اعتمد مشروع هذا القرار في اللجنة الثالثة دون اجراء تصويت .

أما مشروع القرار الخامس بعنوان " تدابير لتحسين أحوال جميع العمال المهاجرين وتأمين حقوق الانسان والكرامة لهم " هذا المشروع ضمن امور اخرى ،

" يدعو كل الدول الى أن تأخذ في الاعتبار أحكام الصكوك المتصلة بهذا الموضوع والتي اعتمدها منظمة العمل الدولية ، وكذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كل أشكال التمييز العنصري ، ويطالب هذه الحكومات بأن تتخذ اجراءات لكي تمنع وتضع حدا لكل ألوان التمييز ضد العمال المهاجرين " .

ولقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت .

وفيما يتعلق بمشروع المقرر المعروض على الجمعية ، أود أن أوضح ، أنه بينما كانت اللجنة الثالثة تناقش تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فان وفد السويد قدم مشروع قرار ، وارد في وثيقة اللجنة الثالثة A/C.3/31/L.34 بعنوان " حماية الأشخاص المعتقلين بسبب آرائهم أو معتقداتهم السياسية " . كما قدم وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية مشروع قرار ، متضمن في وثيقة اللجنة الثالثة

٣٤. L/31/3. A/C بعنوان " حماية الأشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم من أجل حقوق تقرير المصير والاستقلال والتقدم الاجتماعي ، وضد الاستعمار والعدوان والاحتلال الأجنبي والعنصرية والفصل العنصرى ، والتمييز العنصرى " وبعد كثير من المناقشات والمشاورات داخل اللجنة ، قررت اللجنة دون اجراء تصويت ، أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا ، الفقرة ١٤ من الوثيقة A/31/395.

التقرير الثاني ، للجنة الثالثة ، الوارد في الوثيقة A/31/420 الخاص بالبند ٧١ من جدول الأعمال بعنوان " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " وأن الفقرة ٩ من هذا التقرير تشير الى مشروع القرار الذى توصي فيه اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماده . وقبل أن أتحدث عن جوهر مشروع القرار هذا ، أود أن أستري انتباه السادة أعضاء الجمعية الى التصحيحات التالية : في الصفحة ٤ فان الفقرة ٤ من المنطوق في النص الانكليزى من الوثيقة A/31/420 تقرأ على النحو التالي :

" نقرر أن تبحث في دورتها الثانية والثلاثين موضوع تنفيذ أحكام الاعلان تحت البند المعنون . . . "

ولقد استرعى نظرى انه في النص الفرنسي ، يجب ان يتم تصويب طفيف بحيث يمكن للترجمة ان تكون متفقة بشكل أكثر دقة مع النص الانكليزي . ففي السطر الثاني من النص الفرنسي الكلمات " an titre de " يجب ان تحل محلها عبارة " dans le Cadre de " في النص الفرنسي . وأعتقد ان هذا التصحيح الطفيف سوف يؤخذ في الاعتبار .

ان هذا المشروع الذى صوت بضع كلمات منه منذ لحظات ، يدعو ضمن امور اخرى ، الدول الأعضاء ان تأخذ في الاعتبار في برامجها وخططها الاحكام والمبادئ الواردة في الاعلان الخاص باستعمال التطور العلمي والتكنولوجي من اجل السلم ولصالح البشرية ، وهو الاعلان الذى اتخذته الجمعية العامة في قرارها ٣٣٨٤ ( د - ٣٠ ) في ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ . ولقد اعتمدت اللجنة الثالثة هذا المشروع بتأييد ١٠٢ صوتا ضد لاشيء وامتناع ٧ عن التصويت .

ثالثا ، التقرير الوارد في الوثيقة A/31/406 والخاص بالبند ٧٣ من جدول الأعمال بعنوان " السياسات والبرامج المتصلة بالشباب " . ان الفقرة الخامسة عشرة من الوثيقة تضم أربعة مشاريع قرارات ، توصي اللجنة الثالثة ، الجمعية العامة باعتمادها .

مشروع القرار الاول تحت عنوان " السياسات والبرامج المتصلة بالشباب " فهو يطالب ضمن امور اخرى ، الدول الاعضاء واجهزة الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية ، ان تعطي مزيدا من الاهتمام لتنفيذ أحكام الاعلان الخاص بتعزيز فكرة السلم بين الشباب والاحترام المتبادل والتفاهم بين الشعوب ، وخاصة اثناء وضع السياسات والبرامج الخاصة بالشباب .

اما مشروع القرار الثاني وهو بعنوان " دور الشباب " ، فهو يعتبر ضمن امور اخرى ، أن عملية الانماء وكذلك تعزيز الامن والسلم الدوليين ، يمكن ان تستفيدا كثيرا من ادماج واشراك الشباب في جميع الأنشطة المختلفة .

اما مشروع القرار الثالث بعنوان " برنامج متطوعي الامم المتحدة " ، فهو ضمن امور اخرى ، يناشد الحكومات وجميع المصادر الاخرى المحتملة ، الاسهام في الصندوق التابع للامم المتحدة والخاص بالمتطوعين للمساعدة في تمويل مثل هذه البرامج الشبابية .

اما مشروع القرار الرابع تحت عنوان " وسائل الاتصال بالشباب ومنظمات الشباب " ، فهو

- يعرب عن ايمان الجمعية العامة بأن الشروط المسبقة لقرارات الاتصال الفعالة تكمن في تعزيز أغراض وأهداف ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ، ووجود فرص فعلية أمام الشباب والمنظمات الشبابية للاشتراك في عمل الأمم المتحدة على الأصعدة الوطنية والاقليمية والدولية ” .
- وجميع هذه المشروعات الواردة في الوثيقة ( A/31/406 ) اعتمدت في اللجنة الثالثة بغير تصويت .
- رابعا التقرير الوارد في الوثيقة A/31/407 الخاص بالبند ٧٥ من جدول الاعمال تحت عنوان ” عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة ، والانماء والسلم ” وقبل أن أوصل تقديمي لهذا التقرير اود ان الفت انتباه الجمعية للتصويبات التالية في هذا التقرير في الصفحة الاولى من التقرير . ستكون هناك فقرة فرعية جديدة / د / تعدد الوثائق التي سقطت سهوا من التقرير وان الفقرة الفرعية الجديدة / د / تقرأ على النحو التالي :
- ” ( د ) رسالة من فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية (A/31/435) .
- والفقرة الفرعية ( د ) الحالية تصبح الفقرة ( هـ ) . ويعاد ترقيم الفقرات التالية على هذا الأساس .
- ان اللجنة الثالثة اثناء مناقشتها للبند الخاص بعقد الامم المتحدة للمرأة ، اكدت على أهمية متابعة أنشطة العقد ضمانا لتحقيق أهدافه فيما يتعلق بالادماج الكامل للمرأة في المجتمع ، واسهامها على قدم المساواة مع الرجال في الانماء وفي السلم .
- ان الفقرة ٢١ من هذا التقرير تضم مشروعات القرارات التي توصي اللجنة الثالثة ، الجمعية العامة باعتمادها .
- مشروع القرار الاول بعنوان ” الصندوق الطوعي لعقد الامم المتحدة للمرأة ” ، الذي تعتمد الجمعية العامة بمقتضاه المقترحات والمعايير اللازمة لادارة صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة . هذا المشروع اعتمد بغير تصويت .
- أما مشروع القرار الثاني بعنوان ” تحسين مركز المرأة ودورها في ميدان التعليم ” ، وهو



ضمن امور اخرى ، يدعو الدول كلما كان ذلك ضروريا ، الى أن تقوم في برامجها الاقتصادية والاجتماعية بتدابير محددة طويلة وقصيرة المدى ، تهدف الى تعزيز مركز المرأة ودورها في مجال التعليم ، وتدعو الدول ان تقوم بكل التدابير الممكنة للقضاء على الأمية فيما بين النساء وخاصة أثناء عقد الامم المتحدة للمرأة من ١٩٧٦ : ١٩٨٥ وهذا المشروع اعتمد بغير تصويت .

اما مشروع القرار الثالث بعنوان " المعهد الدولي للبحث والتدريب " فهو يؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاص بانشاء معهد دولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ، ويقبل أيضا مع التقدير عرض حكومة ايران بأن تستضيف هذا المعهد . هذا المشروع اعتمد باتفاق الرأي .

أما مشروع القرار الرابع بعنوان " عقد الامم المتحدة للمرأة " . فهو ضمن امور اخرى ، يبحث الحكومات وأجهزة الامم المتحدة ان تتخذ جميع الخطوات الضرورية لتنفيذ برنامج العقد ، وأعطاه ذلك أولوية ، بالنظر الى الحاجات الفعلية لتحقيق اهداف العقد . هذا المشروع اعتمد بغير تصويت .

اما مشروع القرار الخامس بعنوان " مؤتمر اعلان التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة " ويطلب من الأمين العام ان يدعو خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ١٩٧٧ ، لعقد مؤتمر اعلان تبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة ، وذلك لصندوق تمويل البرامج وفقا لخطة العمل العالمية ، وبرنامج عقد الامم المتحدة للمرأة ، والمعهد الدولي للبحث والتدريب ، هذا المشروع اعتمد ايضا بغير تصويت .

خامسا ، ونتيجة لعدم توفر الوقت ، فان اللجنة الثالثة لم تبحث بنود جدول الاعمال التالية البند ٧٧ بعنوان " القضاء على جميع أشكال التعصب الديني " ، البند ٨٠ بعنوان " حرية الاعلام " .

البند ٨٢ بعنوان : " مؤتمر الامم المتحدة لعقد اتفاقية دولية بشأن قانون التبني " . وقررت اللجنة بغير تصويت ، ان توصي الجمعية العامة بأن تدرج هذه البنود في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والثلاثين ، وأن تعطىها أولوية مناسبة .

والتقارير الواردة في الوثائق A/31/408 و A/31/432 و A/31/433 على التوالي ، تعكس مقررات اللجنة الثالثة في هذا الشأن .

خامسا وأخيرا ، التقرير الوارد في الوثيقة A/31/434 والخاص ببند جدول الأعمال ١٢٠ وعنوانه " التعاون والمساعدة في استعمال وتحسين وسائل الاتصال الجماهيرى لخدمة التقدم الاجتماعى والانىما " .

وقبل أن أعرض هذا التقرير ، أود أن أدلي بالتصويبات التالية : في الفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الثالثة في الفقرة ٧ من التقرير توجد أربع كلمات يجب أن تكون بداياتها بحروف كبيرة وهي " النظام الاقتصادى الدولى الجديد " . ان اللجنة الثالثة اعتمدت مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ من هذا التقرير دون اجراء تصويت .

لما كانت هذه هي المرة الأخيرة التي يشرفني فيها ويسعدني أن أظهر فيها أمام الجمعية العامة كمقرر للجنة الثالثة ، اسمحوا لي أن أتوجه بامتناني لوفود اللجنة الثالثة لمحبتهم وثقتهم وتعاونهم وأود أيضا أن أتوجه بالشكر مخلصا ومن ضميم قلبي الى السيد الهان لوثم والسيدة بيالار سانتاندر - دونغ من الأمانة العامة لمساعدتي في القيام بمسؤولياتي كمقرر للجنة الثالثة . وفقا للمادة ٦٦ من النظام الداخلى تقرّر عدم مناقشة تقارير اللجنة الثالثة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل نيجيريا ، الذى يرغب في أن يتقدم بتعديل شفوى على أحد مشاريع القرارات الآن قبل عرضه على الجمعية العامة .

السيدة بالوفون (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : ان التعديل الشفوى الذى أود أن أتقدم به يتعلق بتقرير اللجنة الثالثة الوارد في الوثيقة A/31/395 بشأن البند ١٢ من جدول الأعمال وعنوانه " تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى " .

في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ٤ في السطر الثانى اقترحنا اضافة الكلمات " بما في ذلك حركات التحرر المعنوية " ، بين كلمة " سوازيلندا " وكلمات " وذلك من أجل " ويتعدى لنا هذا فان الجزء الأول من الفقرة يقرأ على النحو التالي :

” تطلب من الأمين العام على وجه السرعة أن يتشاور مع حكومات بوتسوانا ، ليسوتو، وسوازيلند بما في ذلك حركات التحرر المعنوية ، وذلك من أجل اتخاذ خطوات مباشرة . . . . ”

ان هذا تعديل طفيف ، بهدف أن نحاط علما باهتمام حركات التحرر في هذه المسألة . لأنها ترى أنها يجب أن تستشار في هذه الأمور التي تتعلق بتقديم المعونة للطلبة اللاجئين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ستبت الجمعية في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثالثة .

وسوف نبدأ الآن بتقرير اللجنة الثالثة حول البند ١٢ من جدول الأعمال ” تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ” . ان تقرير اللجنة وارد في الوثيقة A/31/395 .

لقد تم في اللجنة الثالثة ، الاعراب عن مواقف الوفود بالنسبة لمختلف مشاريع القرارات ومشاريع المقررات التي أوصت بها اللجنة ، وقد انعكست هذه المواقف في المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الثالثة .

الآن ، سوف نبدأ في اتخاذ قرار حول كل من الخمسة مشاريع قرارات التي أوصت بها اللجنة الثالثة في الفقرة . ٤ من تقريرها 4/31/395 . وسوف نبدأ بمشروع القرار الأول بعنوان " السنة الدولية للأشخاص المعوقين " . لقد أقرت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول ( قرار ١٢٣/٣١ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني بعنوان " حماية حقوق الانسان في شيلي " . طلب اجراء تصويت مسجل .  
اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، استراليا ، افغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، انغولا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، البحرين ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندي ، بولندا ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سرى لانكا ،

السنغال ، سوازيلند ، السودان ، السويد ، سيراليون ، الصومال ، العراق ،  
 غابون ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، فنزويلا ،  
 فنلندا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ،  
 الكويت ، كينيا ، لكسمبرغ ، ليسوتو ، مالطه ، مالي ، مدغشقر ، مصر ،  
 المكسيك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ،  
 موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزيلندا ،  
 الهند ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ،  
 يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون: الأرجنتين ، اوروغواي ، باراغواي ، البرازيل ، بنما ، بوليفيا ، الجمهورية  
 الدومينيكية ، شيلي ، غواتيمالا ، كوستاريكا ، نيكاراغوا ، هندوراس .

المتنعون: الأردن ، اسبانيا ، اسرائيل ، المانيا ( جمهورية - الاتحادية ) ، اندونيسيا ،  
 أوغندا ، تايلند ، ساحل العاج ، السلفادور ، سورينام ، عمان ، فرنسا ،  
 الفلبين ، فيجي ، لبنان ، ليبيريا ، ماليزيا ، المغرب ، ملاوي ، ملديف ، المملكة  
 العربية السعودية ، نيبال ، النيجر ، الولايات المتحدة

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ١٢ صوتا وامتناع ٢٥ عضوا عن التصويت

( قرار ١٢٤/٣١ ) \*

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثالث ، بعنوان  
 ” الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٧١ المتعلقة بالمؤثرات العقلية وتنفيذها ” وهو وارد في الصفحة ٢٦ من  
 النص الانكليزي للوثيقة .

وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت . فهل لي أن أعتبر أن  
 الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

\* ثم أبلغ وفد غرينادا السكرتارية انه كان ينوي التصويت مؤيدا .

اندا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبار ان الجمعية توافق على ذلك .

اعتمد مشروع القرار الثالث ( قرار ٢٥ / ٣ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع بعنــــــــــــــــوان  
" المساعدة الطارئة لطلبة افريقيا الجنوبية اللاحثين " والمدون في الصفحة ٢٧ من النص الانكليزي  
للوثيقة .

ادعو ممثلة المغرب للتكلم في نقطة نظامية .

السيدة ورزاي ( المغرب ) ( الكلمة بالانكليزية ) : السيد الرئيس ، انها ليست  
نقطة نظامية . ولكنني أود أن اسأل حكومات بتسوانا ، ليسوتو وسوازيلند عما اذا كانت لديها حركات  
تحرر .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : أود أن أوضح لممثلة المغرب ان التعديل الشفوي  
لم يظهر في الصورة التي اقترحتها ممثلة نيجيريا ، بدلا من عبارة " بما في ذلك " تقرأ " و " ، وبمعنى  
آخر ، فان الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الرابع تقرأ بعد التعديل كما يلي :  
" تطلب من السكرتير العام ، بصورة عاجلة ، ان يتشاور مع حكومات بتسوانا ، ليسوتو

وسوازيلند وحركات التحرر المعنية بغية اتخاذ الخطوات الفورية اللازمة لتنظيم . . . "

لذلك فانني اعتبر ان كون هذه الحكومات لها حركات تحررية أم لا أمر لا محل له .

انني اعتبر أن اعضاء الجمعية أحيطوا علما بهذا التعديل .

وقد طلب اجراء تصويت على التعديل المقترح من ممثلة نيجيريا . وأود أن أوضح ان التعديل

يقضي بأن تضاف بعد كلمة " سوازيلند " في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار الرابع ، العبارة التالية :

" وحركات التحرر المعنية " ، لقد طلب اجراء تصويت غير مسجل .

اعتمد التعديل بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٢٩ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن تنتقل الجمعية لتبت في مشروع القرار الرابع بصيغته المعدلة. اذا لم يكن ثمة اعتراض فسأعتبر ان الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار بصيغته المعدلة بدون تصويت .

اعتمد مشروع القرار الرابع ( القرار ١٢٦ / ٣ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس ، وارد في الصفحات ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ من النص الانكليزي في الوثيقة A/31/395 ، وقد اعتمده اللجنة الثالثة بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس ( القرار ١٢٧ / ٣ )

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة (٤) من تقريرها ( A/31/395 ) وهو ينص على مايلي :

" ان الجمعية العامة ، ان تأخذ في الاعتبار أن اللجنة الثالثة أخذت علما بمشروعي القرارين A/C.3/31/L.34 و A/C.3/31/L.35 المقدمين فيما يتعلق بالنظر في البند ١٢ من جدول الاعمال ولكنها لم تتمكن - نظرا لضيق الوقت - من دراستهما بالتفصيل ، تقرر ارجاء البت في مشروعي القرارين هذين الى الدورة الثانية والثلاثين ، وتُنظر فيهما عندئذ تحت البند المعنون " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " .

وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع المقرر بدون تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت \*

\* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد تركمن (تركيا) .

السيد هيرتا (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : اعتمدت الجمعية العامة منذ قليل

قرارا آخر بشأن البند ١٢ من جدول الاعمال بعنوان " حماية حقوق الانسان في شيلي " .

ما هي الاحداث التي وقعت في شيلي في هذه السنة لتبرير اعتماد هذا القرار؟ ما هي

المعلومات التي بحثت والتي تؤيد هذا القرار وتدعمه ؟

حقيقة ان شيلي أخذت تهديء من الموقف الداخلي فيها منذ حدث الموقف الذى أدى

الى اسقاط حكومة كانت غريبة على تقاليد هذا البلد الديمقراطي المستقل . لقد أنشئت مؤسسات

مثل مجلس الدولة واللجان التشريعية وتم اصدار أربعة قوانين جديدة أحدها عن حقوق

الانسان ، وأفرجت الحكومة الآن عن كل المحتجزين نتيجة لحالة الحصار ، وصدرت عفوا عن

اكثر من ألف شخص من الذين أدينوا بناء على القوانين التي كان قد تم اصدارها قبل عام ١٩٧٣

والتي تتعلق بأولئك الشيليين الذين تم طردهم أو غادروا البلاد لأنهم - في ذلك الوقت -

أعتبروا خطرا على الامن الوطني .

ان القرار الذى اعتمد ، لا يقول شيئا على الاطلاق عن هذا كله ، ولا يأخذ في الاعتبار

تقدم حقوق الانسان في بلادنا بما ينسجم مع تقاليدنا المدنية وروحنا الديمقراطية الحققة ، ومن

هنا فان هذا القرار لا يتضمن أية عناصر تبرز وجوده أصلا . انه نتيجة لجهود متضافرة من جانب

الكثير من الدول بعضها لا يمكن أن يجرؤ على كشف مواقفه الداخلية كما فعلت شيلي ، والتي

تختفي وراء أغلبية مصطنعة لضمان عدم تركيز أى اهتمام عليها .

ان بعض هذه الدول ليس هدفها تعزيز حماية حقوق الانسان ولكن الهدف هو الاطاحة

بحكومة شيلي . ولقد اتضح ذلك في محاضر الدورتين السابقتين للجنة حقوق الانسان ، وفي المناقشات

التي جرت في اللجنة الثالثة ، وبصفة خاصة في الوثائق التي تم توزيعها حيث وجدنا تلك

الاهداف واضحة بحيث انه تم الاعلان عنها صراحة . ونحن نقول لتلك الدول بهدوء وبصلاصة

ان جهودها سوف تكون بغير جدوى .

أما بالنسبة لتلك الدول التي صوتت لصالح مشروع القرار لأسباب سياسية أو تضامن

مع دول أخرى تتحرك بحوافز سياسية فاننا نأمل ألا تجد نفسها في موقف كذلك الموقف الذى

خبرته شيلي في الامم المتحدة ، لأنه في كثير من تلك الدول فان الاوضاع الداخلية تختلف تماما



عن أوضاعنا حتى في ظل الظروف الطارئة. ان بعض الدول تقول ان مواقفها الداخلية طبيعية لأن الحكومات ظلت في السلطة لعقود طويلة وأن الاوضاع الخاصة بحقوق الانسان لا يمكن تقبلها حتى في حالات الطوارئ.

ان الاصوات التي تعكس احترام حقوق الانسان لها قيمة معنوية ووزن ، أما الاصوات التي صوتت في صالح مشروع القرار هذا فان قوتها غير متكافئة ومن بينها دول كثيرة لها تقاليد طويلة تؤيد حقوق الانسان ، ولكنها تود أن تدفع ثمنها سياسيا لدعمها الضروري الذي تحتاج اليه أو تجنبنا لمواقف محرجة لحكوماتها . ونود أن نعلن صراحة انه كانت هناك بعض دول امتنعت عن التصويت وهذا شيء يشرفنا لأنه يوضح أنه قد حدث تقدم كبير بالفعل في اتجاه تحسين مؤسساتنا .

ونود أن نعرب عن تقديرنا لبلدان الاقليم الذي نعيش فيه من العالم وهي البلدان التي لم تؤيد هذا القرار ، كذلك نتوجه بالشكر الى أولئك الذين قدموا مشروع قرار مشابه اعتمد في سانتياغو في شهر حزيران / يونيه الماضي أثناء دورة الجمعية العامة لمنظمة الدول الامريكية ، ومع أن هذا المشروع لم يصوت عليه ، فانه يوضح بالفعل ان هناك تضامنا بين الاشقاء ، وهذا له مغزى كبيرا لأن هذا التضامن يأتي من جانب أولئك الذين يعرفوننا ويشاركوننا قيمنا .

ان وفدى أصفى باهتمام بالغ الى الكلمات التي ألقاها مسؤولون من عدد من الدول ، في هذه الدورة وفي الدورات السابقة للجمعية العامة . وكلهم رغبة في ضمان حقوق الانسان في الاقاليم والقارات والبلدان . وفي نفس الوقت فاننا نشعر بالاسف لاننا نلاحظ أن الكلمات لا تقترن عادة بالاعمال . ان البغض لم يتخذ أية خطوات على الاطلاق لتعزيز أية اجراءات تؤدي الى المناقشة السليمة لهذا البند .

وان وفدى تقدم باقتراح في الدورة السابقة للجمعية العامة جاء فيه أنه يجب استعمال أسلوب عالمي موضوعي يحترم المنظمات الاقليمية وسيادة الدول وذلك في محاولة لتحقيق الانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان ، ولكن هذا الاقتراح واجه مناورات اجرائية وتم تأجيله . فضلا عن ذلك فان البند الذي قدم الاقتراح تحته والخاص " بالمعايير المختلفة والأساليب اللازمة لتعزيز التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية " تم سحبه من جدول أعمال الدورة الثلاثين للجمعية العامة بقرار اتخذته الجمعية العامة .

وأظن أن هناك نتيجة واحدة يمكن أن نستخلصها من هذا كله . ففي الجهاز الأعلى للأمم المتحدة ، ليس هناك تصميم على بحث كل موضوع تنفيذ الاعلان العالمي لحقوق الانسان بشكل جاد ، ان المسألة تعالج من زاوية سياسية ومن هنا فان الأهداف الانسانية تشوه فعلا . ان القضية كلها مركزة على بلد واحد . والمناورات الاجرائية التي تستخدم بما يؤدي الى أن توضع على الرف ، عمليات التنديد بانتهاكات خطيرة تحدث في دول أعضاء آخرين . ان بعض الدول المدانة بانتهاكات أخطر للحريات الأساسية وهناك تقصير متعمد لا يراعي بعض الحقائق ، وهذا المنهج كله مشوه وسطحي . وكل ما تقوم به الآن الهيئات الاقليمية وكل ما تحاول البلدان المختلفة يتم اغفاله تماما . وكل ذلك يوضح أن هناك افتقارا للمسؤولية وان هناك نفاقا . والنتيجة هي ان الأمم المتحدة قد أصبحت عاجزة عن حماية حقوق الانسان وتعزيز التضامن الحق فيما بين الشعوب . ومن هنا فاننا صوتنا ضد القرار ، ونحن في نواقع الأمر قد صوتنا ضد المنهج السياسي التمييزي الذي تنتهجه الجمعية العامة للأمم المتحدة ونود أن نعلن أننا نختلف تماما مع الأسلوب غير المسؤول الذي بحث به هذا البند البالغ الأهمية . انه بند يجب أن يعالج بحساسية ، كما أنه يستحق منهجا متوازيا ، وبصفة خاصة فانه يستحق حب الحقيقة .

السيد سيلزير (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد

الجمهورية الديمقراطية الألمانية صوت لصالح مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/31/395 بعنوان " حماية حقوق الانسان في شيلي " ، ذلك لانه قد ثبت ان حكومة شيلي الفاشية بانتهاكها لحقوق الانسان ، تنتهك أيضا مبادئ الأمم المتحدة . ونتيجة لاستمرار الانتهاك الصارخ للحقوق والحريات الأساسية في شيلي ، فان هذا النظام قدم أوجدا واضعا أثارت القلق على المستوى الدولي لأن الفاشية كلما انتشرت تؤثر على العلاقات الودية القائمة بين الدول .

ان وفد جمهورية ألمانيا الديمقراطية يؤكد على أن تقرير فريق العمل الخاص والمناقشات التي دارت حول حماية حقوق الانسان في شيلي قد أورد أدلة إضافية على ممارسة التعذيب والمعاملات المهينة لكرامة الانسان والقبض التعسفي على المواطنين ونفيهم ، وكلها أمور جرت ولا زالت تجري في شيلي حتى الآن .

ان الرأي العام العالمي لم يسمح لنفسه بأن يخدع بالمحاولات الفوغائية التي بذلتها حكومة شيلي . ولقد أدان هذا القرار من جديد حكومة شيلي الفاشية ، وطالبها بوضع حد للتعذيب وياقي أشكال القسوة والمعاملة اللاإنسانية المهينة لكرامة الانسان ، وبأن تطلق سراح من ألقى القبض عليهم أو احتجزوا بدون أي تهمة .

لذلك ، فبالنسبة لوفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية فان اطلاق سراح لويس كورفالان فورا وبقية المواطنين ، والديمقراطيين المحتجزين أو المسجونين أمر يبين نظام الحكم في شيلي ازاء قرارات هيئة الأمم المتحدة ، حتى تعدل عن محاولاتها الفاشية لتحويل الأنظار عن أعمالها الاجرامية .

ان كون لويس كورفالان وديمقراطيين آخرين في شيلي قد احتجزوا في معسكرات الاعتقال لأكثر من ثلاث سنوات ، أمر يذكركنا بالوسائل الهتلرية الفاشية التي كانت تمارس ضد الشيوعيين مثل ارنت شالمان ، والديمقراطيين الاشتراكيين مثل رودولف بريتشيدت ، والديمقراطيين المعتدلين ، مثل كارل فون اورتسكي أحد الحائزين على جائزة نوبل للسلام ، أولئك الذين احتجزوا خلف السجون لسنوات طويلة ثم اغتيلوا بكل خسة عندما أحسوا أن هزيمتهم وشيكة الوقوع .

وهذا هو السبب في أن وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يؤيد طلب الجمعية العامة المتكرر الموجه الى نظام الحكم الفاشي في شيلي حتى تتخذ فوراً جميع الاجراءات اللازمة لاعادة الحقوق والحريات الأساسية للانسان في شيلي مع الاحترام الكامل لأحكام الوثائق الدولية التي انضمت اليها شيلي كطرف . وقد صوتنا لصالح مشروع القرار الثاني الوارد في الفقرة ٤ من تقرير اللجنة الثالثة (A/31/395).

السيد بييريت (هايتي) (الكلمة بالفرنسية): ان وفد هايتي لم يكن حاضرا اثنا التصويت على مشروع القرار الثاني الوارد في التقرير بالوثيقة A/31/395، والذي يطالب بادانة حكومة شيلى بسبب انشطتها . ولم تعد حكومة هايتي على ان توافق على ادانة حكومات اخرى لدول اعضاء في هذه المنظمة . وبد وافع الاخوة الامريكية فلقد صوتت هايتي ضد مشروع القرار هذا في اللجنة الثالثة ، وكان سيصوت وفد بلادى على نفس النحو في هذه الجلسة العامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ١٢ من جدول الاعمال .

ستنظر الجمعية الان في تقرير اللجنة الثالثة حول البند ٢١ من جدول الاعمال بعنوان " حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية " (A/31/420) .  
سوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٩ من تقريرها في الوثيقة A/31/420 . وهذا المشروع وارد في الصفحة ٣ من الوثيقة .  
طلب اجراء تصويت مسجل  
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، افغانستان ، اكوادور ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، آيسلندا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بورما ، بوروندى ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية .

جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية —ة ،  
 الدانمرك ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، ساحل العاج ، سان تومي وبرينسيبي  
 سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافوره ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ،  
 السودان ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، العراق ، عمان ،  
 غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ،  
 غينيا بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فولتا العليا ، فيجي ،  
 قبرص ، قطر ، كندا ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ،  
 كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ،  
 مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوى ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ،  
 منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ،  
 نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، اليابان ،  
 اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان ،

المعارضون : لا احد .

المتنسون : اسرائيل ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، المملكة  
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هايتي ، هولندا ، الولايات  
 المتحدة ،

اعتمد مشروع القرار باغلبية ١٢٦ صوتا مقابل لاشئ وامتناع ٨ عن التصويت (القرار ٣١/١٢٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٧١ من جدول

الاعمال .

سوف تنظر الجمعية الان في تقرير اللجنة الثالثة حول البند ٧٣ من جدول الاعمال بعنوان

" السياسات والبرامج المتصلة بالشباب " ( A/31/406 )

سوف نتخذ الآن قرارا بشأن مشاريع القرارات التي اوصت بها اللجنة الثالثة في الفقرة ١٥

من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/406 .

مشروع القرار الاول يتعلق بالسياسات والبرامج المتصلة بالشباب .  
وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، فهل لي ان اعتبر أن  
الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الاول ( القرار ١٢٩/٣١ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الثاني بعنوان " دور الشباب " .  
وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، فهل لي أن اعتبر أن  
الجمعية العامة ترغب ان تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الثاني ( القرار ١٣٠/٣١ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الثالث يتعلق " ببرنامج متطوعي الامم  
المتحدة " .  
وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن  
الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الثالث ( القرار ١٣١/٣١ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الرابع بعنوان " سبل الاتصال بالشباب  
ومنظمات الشباب " .  
وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن  
الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الرابع ( القرار ١٣٢/٣١ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٣٣ من جدول  
الأعمال .  
سوف ننظر الآن في تقرير اللجنة الثالثة الخاص بالبند ٣٥ من جدول الاعمال بعنوان  
" عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والاندماج والسلم " (A/31/407) .

وسوف نتخذ الآن قراراً بشأن مشروعات القرارات الخمسة التي أوصت بها اللجنة الثالثة في الفقرة ٢١ من تقريرها الوثيقة ( A/31/407 ) مشروع القرار الأول بعنوان " صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة " ، وهو مدون في الصفحة ٧ من التقرير A/31/407 . وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت ، فهل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الاول ( القرار ٣١ / ٣٣ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : في الفقرة ٣ من منطوق القرار الذي اعتمدتوا ، تطلب الجمعية العامة من رئيسها ان يختار ، على أساس التوزيع الجغرافي ، في المرحلة الاولى لفترة ثلاث سنوات ، خمس دول اعضاء ، يعين كل منها ممثلاً كعضو في اللجنة الاستشارية لصندوق تبرعات عقد الامم المتحدة للمرأة .

وسوف ابلغ الجمعية بشأن هذه المسألة في تاريخ لاحق .  
مشروع القرار الثاني يتعلق " بتحسين مركز المرأة ودورها في ميدان التعليم (A/31/407) وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب ان تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الثاني ( القرار ٣١ / ٣٤ )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : مشروع القرار الثالث يتعلق " بالمعهد الدولي للبحث والتدريب من اجل النهوض بالمرأة " ، وهذا المشروع وارد في الصفحة ٣ من التقرير (A/31/407) .

وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا باتفاق الرأى ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
اعتمد مشروع القرار الثالث ( القرار ٣١ / ٣٥ ) .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية): مشروع القرار الرابع عنوانه "عقد الامم المتحدة للمرأة"، وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٣٦/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): مشروع القرار الخامس ويتناول "مؤتمر اعلان التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة". وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٣٧/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٧٥ من جدول الأعمال، فيما عدا تعيين أعضاء اللجنة الاستشارية لصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة. والآن سوف نبحث تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٧٧ من جدول الأعمال، بعنوان "القضاء على جميع أشكال التعصب الديني".

والان سوف نتخذ قرارا بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٩ من تقريرها، وارد في الوثيقة A/31/408 وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٣٨/٣١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ٧٧ من جدول الأعمال.

والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الثالثة حول البند ٨٠ من جدول الأعمال، بعنوان "حرية الاعلام". والتقرير وارد في الوثيقة A/31/432.

ومشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثالثة وارد في الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/31/432. وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع المقرر هذا دون اجراء تصويت، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ٨٠ من جدول

الأعمال .

والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ٨٢ من بنود جدول الأعمال بعنوان " مؤتمر

الأمم المتحدة لعقد اتفاقية دولية بشأن قانون التبني " . والتقرير وارد في الوثيقة A/31/433 .

ومشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثالثة قد تضمنته الفقرة ٧ من تقريرها الوارد في الوثيقة

A/31/433 . وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع المقرر دون اجراء تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع المقرر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا بحثنا للبند ٨٢ من جدول

الأعمال .

سوف نبحث الآن، تقرير اللجنة الثالثة بشأن البند ١٢٠ من جدول الأعمال ، وعنوانه " التعاون

والمساعدة في استعمال وتحسين وسائل الاتصال الجماهيري لخدمة التقدم الاجتماعي والانمـاء " .

والتقرير وارد في الوثيقة A/31/434 .

سوف نبحث الآن، مقرا حول مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثالثة في الفقرة ٧ من

تقريرها الوارد في الوثيقة ( A/31/434 ) . وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار هذا دون اجراء

تصويت ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١ / ٣٩ )

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): هكذا اختتمنا بحثنا للبند ١٢٠ من بنود جدول

الأعمال وكل البنود المخصصة للجنة الثالثة .

مواصلة مناقشة البند ٢٥ من جدول الأعمال

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة (A/31/23 and Add.1-10)

( ب ) مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، اوغندا ، بلغاريا ، بنن ، بوروندى ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زامبيا ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ( A/31/L.29 and Add.1 ) ؛

( ج ) مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، اندونيسيا ، اوغندا ، ايران ، بلغاريا ، بنن ، بوروندى ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توفو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر القمر ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زامبيا ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، الصومال ، العراق ، عمان ، غانا ، غيانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا بيساو ، كوبا ، الكونغو ، الكويت ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، منغوليا ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ( A/31/L.30 and Add. 1 ) ؛

( د ) مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، اندونيسيا ، بنن ، بوروندى ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية العربية الليبية ، رومانيا ، زامبيا ، السودان ، الصومال ، العراق ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، فنلندا ، كوبا ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا ( A/31/L.31 و Add.1 ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للسيد مندوب ترينيداد وتوباغو الذي سوف يقدم مشروعات القرارات الثلاثة حول هذا البند .

السيد عبد الله (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : ان رئيس اللجنة الخاصة في بيانه في بداية المناقشة حول هذا البند ، استعرض باختصار بعض التطورات الرئيسية في مجال تصفية الاستعمار وحدد المشاكل الرئيسية التي تواجه الجمعية العامة في السنة القادمة . ومن ثم فقد جعل مهمتي في تقديم مشروعات القرارات الثلاثة الواردة في الوثائق A/31/L.29 ، A/31/L.30 ، A/31/L.31 مهمة سهلة ، لأن مشروعات القرارات الثلاثة تعكس النقاط التي أشار إليها في بيانه . وفي السنة التي انقضت منذ بحثت الجمعية العامة هذا البند فقد وقعت تطورات في مجال تصفية الاستعمار بعضها كانت تطورات ايجابية ومشجعة ، والبعض الآخر يذكرنا بضرورة مزيد من تكثيف الجهود الرامية الى تحقيق الوفاء السريع بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وكذلك الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان الأحداث التي تحيط بالانتقال الى حكم الأغلبية في الجنوب الافريقي لا تزال تشغل المجتمع الدولي لأن الموقف هناك يتجه بشكل خطير نحو حرب وطنية للتحرير ذات طابع عرقي . ان رفض المجتمع الدولي الكامل لمؤتمر تيرن هول الدستورى المعني بناميبيا بتكوينه الراهن والتقدم البالغ البطء في مؤتمر جنيف الخاص بروديسيا الجنوبية يؤكد ان بقوة الحاجة الى عمل دولي متضافر للقضاء على آثار وبقياء الاستعمار في هذا الجزء من افريقيا .

وفي هذا الصدد ، فان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.29 الذي شاركت في تقديمه ٤٨ دولة ، حاسم في ادانته للتدابير القمعية التي تقوم بها نظم الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ونظم الأقلية العنصرية غير الشرعية في روديسيا الجنوبية ضد ملايين الأفارقة في ناميبيا وزمبابوى . وهو ينتقد بشدة تلك الدول التي تواصل التعاون مع هذه النظم وخاصة نظام الفصل العنصرى في تطويق الامكانيات والقدرات العسكرية النووية ، ويدين تلك الشركات والمؤسسات الدولية التي تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في استغلال الموارد الانسانية والطبيعية لتلك الأقاليم . فضلا عن ذلك ، وان يعترف بالتناقض بين مصالح هذه الشعوب ورغبات النظام العنصرى في الاتفاق على الوضع الراهن ، فان مشروع القرار يلاحظ بارتياح الضربات الحاسمة التي وجهتها حركات التحرير الوطنية الى

هذه النظم . ويؤكد من جديد شرعية نضال هذه الشعوب الخاضعة للاستعمار والسيطرة الأجنبية في أن تمارس حقها في تقرير المصير والاستقلال بكل الأساليب المتاحة لها .

ان مشروع القرار بينما يعترف بالموقف الخطير الكامن في عملية تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ، يتحدث أيضا عن واجب الدول المشرفة على الادارة في أن تحدث التطورات الدستورية في الأقاليم التابعة لها ، وأن تواصل التعاون مع اللجنة الخاصة للأربع والعشرين ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالبعثات الزائرة . وتحثها على أن تنفذ توصيات اللجنة وأن تقوم بصفة خاصة باتخاذ التدابير المحددة بهدف تعزيز الاقتصاديات الهشة لهذه الأقاليم .

وعلاوة على ذلك ، فان مشروع القرار يطالب كل الدول من خلال اشتراكها في الوكالات المتخصصة بأن تتخذ التدابير اللازمة لحمل هذه الوكالات على أن تحجم عن تقديم المساعدة للنظم العنصرية حتى تعيد لشعوب ناميبيا وزمبابوي حقها الثابت في تقرير المصير والاستقلال .

وأخيرا ، في الفقرة ١٢ من المنطوق ، فان الجمعية العامة تؤكد من جديد ولاية اللجنة الخاصة للسنة القادمة .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/31/L.30 ، والذي تشارك في تقديمه ٥١ دولة ليس في حاجة الى تقديم لأنه يؤكد من جديد أهمية الرأي العام العالمي في مجال تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتحقيق هدفه الخاص بالقضاء على بقايا الاستعمار من على وجه الأرض . وان هذا المشروع يطالب الأمين العام مرة أخرى أن يأخذ في الاعتبار اقتراحات لجنة الأربع والعشرين ، وأن يواصل اتخاذ التدابير المحددة من خلال كل الأجهزة المتاحة له للنشر والاعلان عن الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المجال من مجالات الأنشطة .

وباسم مقدمي مشروع القرار أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب للأمانة العامة ولمكتب الاعلام العام بصفة خاصة ، عن تقديرنا للجهود التي قاموا بها في السنة الماضية لاطلاع الرأي العام العالمي على الأحداث التي تقع في الأقاليم المستعمرة بما يعزز التأييد لقضية تصفية الاستعمار العادلة .

ان السنة القادمة سوف تكون سنة اختبار للأمم المتحدة في تصميمها على تحقيق التنفيذ السريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونحن على ثقة ، مع ذلك ، أن مكتب الاعلام العام لن يقصر في جهوده في مجال نشر المعلومات الخاصة بتصفية الاستعمار .

أما مشروع القرار الثالث ، فهو وارد في الوثيقة A/31/L.31 ويتصل بعقد مؤتمر دولي لنصرة شعبي زبابوي وناميبيا . ولعلكم تذكرون أن الفريق المخصص الذي أنشأته اللجنة الخاصة بجلستها ٢٩ ، ١٠ ، المنعقدة في الأول من نيسان/ابريل سنة ١٩٧٦ ، قد أيد في تقريره ، الاقتراح الذي قدم اليه والقاتل بأن الامم المتحدة يجب أن تنظم خلال عام ١٩٧٧ مؤتمرا دوليا لتعبئة الرأي العام العالمي لتأييد لشعبي زبابوي وناميبيا . كذلك فان اللجنة الخاصة قد وافقت في اجتماعها رقم ١٠٤٠ ، المنعقد في ١٧ من حزيران/يونية سنة ١٩٧٦ ، على تقرير الفريق المخصص ، وأوصت بأن الاقتراح المحدد الخاص بالمؤتمر يجب أن يرفع الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . ان هذه التوصية قد أيدها بعد ذلك مجلس ناميبيا ، الذي قرر أن يشترك مع اللجنة الخاصة في الاشراف على هذا المؤتمر الدولي لنصرة شعبي زبابوي وناميبيا .

وبعد مناقشات مع حكومة موزمبيق ، اقترح أن يعقد المؤتمر في مابوتو ، بموزمبيق ، خلال الفترة نيسان/ابريل - آيار/مايو سنة ١٩٧٧ . والمتصور أنه بالإضافة الى أعضاء الجهازين المشرفين على المؤتمر ، فان المشتركين في أعمال هذا المؤتمر سوف يضمون أعضاء مجلس الأمن ، وممثلي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ومثلي الدول التي تهتم اهتماما خاصا بالموضوع ، وزعماء حركات التحرر الوطني في الأقاليم ، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية ، فضلا عن خبراء وأفراد يرتبط نشاطهم ارتباطا وثيقا بجهود الشعوب المستعمرة من أجل الحصول على الحرية والاستقلال .

اننا ان نأخذ في الاعتبار النتائج البناءة للمؤتمر الدولي للخبراء لتأييد ونصرة ضحايا الاستعمار والفصل العنصري في افريقيا الجنوبية والذي عقد في أوغلو في نيسان/ابريل سنة ١٩٧٣ ، فان اللجنة الخاصة ومجلس ناميبيا لمقتنعين بأن هذا المؤتمر سوف يكون أداة فعالة في اثارة الرأي العام العالمي دعما وتأييدا لنضال شعبي زبابوي وناميبيا من أجل حقهما في تقرير المصير، والحرية والاستقلال ضد السيطرة العنصرية والاستعمارية وأعمال القمع من جانب نظم الأقلية . ومن هنا يأمل مقدمي مشروعات القرارات أن الجمعية العامة سوف تؤيد بالاجماع هذا القرار والقراريين الآخرين .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سوف نواصل المناقشة العامة الخاصة بهذا البند .  
السيد نيكينسكي ( بولندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : من بين العديد من القرارات  
الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة حتى الآن ، نجد أن عددا قليلا من هذه القرارات لها نفس  
الأهمية لتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في القرار ١٥١٤  
الصادر عن الدورة الخامسة والعشرين . ان هذه الوثيقة التاريخية الصادرة عن الجمعية العامة  
منذ ستة عشر عاما ، بناء على مبادرة من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى ، قد ساهمت  
في تسهيل عملية تصفية الاستعمار وأدت الى تغيير خريطة العالم .

ان من بين السبعة والعشرين اقليما الغير متمتعة بالحكم الذاتي والمذكورة في القرار  
٦٦ ( ١ ) الصادر عن الجمعية العامة ، استقلت فقط ثمانية أقاليم في الفترة ما بين عام ١٩٤٦  
الى عام ١٩٥٩ . ومنذ اقرار الاعلان ، فان عملية تصفية الاستعمار قد حققت نتائج جديدة أدت  
الى استقلال بعض الدول . ان الكفاح الذي تخوضه حركات التحرر الوطني ضد النظام الاستعماري  
قد حظي بمزيد من التأييد الأدبي والسياسي . ولأول مرة في تاريخ الانسان ، اعترف المجتمع  
الدولي بمسؤوليته المباشرة ازاء هؤلاء الذين مازالوا محرومين من حريتهم ومن الحكم الذاتي .  
ان هذا الاتجاه الايجابي في العلاقات الدولية قد شجعت الدول الاشتراكية التي كانت  
أول من نادى بتصفية الاستعمار وأيدته . واليوم لازالت هذه الدول مستمرة في تقديم تأييد لها  
الفعال ، بدون تحفظ للكفاح العادل الهادف الى القضاء على الاستعمار وكافة آثاره في صورته  
القديمة والجديدة .

ان اصدار هذا الاعلان قد دعم دور هيئة الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار .  
أولا ، ان هيئة الأمم المتحدة قد طبقت ووسعت من نطاق مفهوم الحقوق الثابتة للشعوب  
المستعمرة في تقرير مصيرها والاستقلال . ولأول مرة فقد اعترفت بشرعية الكفاح الذي تخوضه  
الشعوب المستعمرة لممارسة حقوقها بصورة فعالة .

ثانيا ، ان هيئة الأمم المتحدة قد كشفت عن الدور الذي تلعبه المصالح الاقتصادية  
الأجنبية وغيرها في تعطيل عملية تصفية الاستعمار . وقد بينت أن هذه المصالح تؤيد نظم الحكم

التي تسيطر على هذه الأقاليم وأنها لعبت دورا في حرمان الشعوب المستعمرة من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .  
 ثالثا ، ان هيئة الأمم المتحدة قد جعلت الرأي العام العالمي على علم بأثر القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الدول في الأقاليم غير المستقلة والدول المسؤولة عن ادارة هذه الأقاليم . وقد رأت في بقاءها وسيلة أخرى لتعطيل تحرر الشعوب المستعمرة .  
 لقد أحرز مزيد من النجاح في السنوات الأخيرة في مجال تصفية الاستعمار بفضل الكفاح الذي خاضته حركات التحرر الوطني . وقد استقلت عدة دول افريقية بعد انهيار النظام الاستعماري البرتغالي .

ولذلك ، فبفضل كفاح الشعوب الافريقية ، بتأييد من الدول الاشتراكية والقوى التقدمية في العالم ، خلقت ظروف مواتية للقضاء نهائيا على الاستعمار والتفرقة العنصرية من الجنوب افريقي ، وللتنفيذ السريع والكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .  
 وفي هذا الشأن يود وفد بلادي أن يرحب بأنفولا كعضو كامل العضوية في هيئة الأمم المتحدة ، لأن أنفولا بعد كفاح طويل ضد قوى الاستعمار قد احتلت المكانة اللائقة بها في منظماتنا .

واننا نرحب أيضا بجمهورية سيشيل ، وساموا ، كأعضاء جدد في هيئة الأمم المتحدة .  
 وانه في الوقت الذي نؤكد فيه على ما أحرز من نجاح في مجال تصفية الاستعمار ، لانستطيع أن ننسى أنه يجب علينا أن نفعل أكثر مما تحقق لأن أكثر من اثني عشر مليوننا زالوا يعانون من نير الاستعمار ، وخاصة في الجنوب افريقي . ان الأحوال تسبب قلقا متزايدا للرأي العام العالمي ، حيث لازالت الشعوب الافريقية تعاني من القهر في ناميبيا وزمبابوي وافريقيا الجنوبية على يد النظم العنصرية .

ان الحالة الخطيرة في ناميبيا قد تدهورت بسبب ممارسات حكومة جنوب افريقيا ضد السكان الأصليين ، وخاصة ضد المواطنين النامبيين الذين يناضلون تحت قيادة سوابو . ان المؤتمر الدستوري المزعوم الذي نظمه افريقيا الجنوبية في وند هول كان الغرض منه خداع الرأي العام العالمي وفرض حل استعماري جديد على شعب ناميبيا . وفي نفس الوقت ، كان هدفه الابقاء على السيطرة



غير المشروعة لا فريقيا الجنوبية على ناميبيا ، مما أدى الى عطيات عسكرية لا مثيل لها . ان سياسة افريقيا الجنوبية في ناميبيا تنطوي على خطر مباشر يهدد سلامة واستقلال الدول الافريقية ويعتبر انتهاكا صارخا ضد أنفولا وزامبيا .

وفي روديسيا الجنوبية فان المشكلة الأساسية لا زالت بدون حل ، ذلك أن نظام حكم سميث لا زال يواصل سيطرته غير المشروعة بما يتعارض مع قرارات هيئة الأمم المتحدة الرامية الى استقلال وتحرر ذلك البلد . ولا زال شعب روديسيا الجنوبية محروم من حقوقه بسبب نظام القهر الذي يطيقه النظام العنصري .

وفي مناطق أخرى من العالم لا زال هناك ثلاثون اقليما لم يتمتعوا بحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال .

اننا نذكر على وجه الخصوص ، استمرار تعاون بعض الدول الغربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي في المجال الاقتصادي والعسكري مع الأنظمة العنصرية في افريقيا الجنوبية وروديسيا الجنوبية مما يساعدهما على المضي في تحدى أحكام العديد من قرارات هيئة الأمم المتحدة .

ان موقف بولندا فيما يتعلق بعملية انهاء الاستعمار معروف . ان التضامن مع الشعوب المستعمرة التي لا زالت تكافح من أجل حريتها ومع الامم التي استقلت أخيرا هو أساس السياسة الخارجية لبلدى . وهذا الموقف ينبع من الأسس الايدولوجية والسياسية للاشترابية وينبع من الكفاح التقليدى " من أجل حريتنا وحريرتكم " والذى يعتبر جزءا من تاريخ بولندا . بنفس الروح عملنا فسي اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار وكأعضاء في مجلس الامم المتحدة لناميبيا . ومنذ البدايه طبقت بولندا سياسة تقضي بمساعدة حركات التحرر والشعوب المستعمرة .

وكما أعلن وزير خارجية بولندا في المناقشة العامة في بداية الدورة الحالية للجمعية العامة وأقتبس :

" لقد حان الوقت ، تمشيا مع قرارات الامم المتحدة لكي تضع حدا لنظام الحكم العنصرى في ناميبيا ، وروديسيا وافريقيا الجنوبية . ان كفاح شعوب زمبابوى وناميبيا من أجل الاستقلال وموضوع تصفية كافة آثار الاستعمار والقضاء على الفصل العنصرى امور تتطلب التأييد الحاسم من جانب المجتمع الدولى بأكمله . ان أسس العدالة التاريخية تفرض ضمان الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ناميبيا وزمبابوى بدون أى قيد أو شرط " . ( A/31/PV.5.P.23 )

ومن واجب المجتمع الدولى مساعدة شعوب ناميبيا وزمبابوى والأقاليم المستعمرة الاخرى حتى تحقق أهداف كفاحها التحررى في أقرب فرصة ممكنة . ان الأوضاع الحالية تتطلب ممارسة مزيد من الضغط الدولى ضد نظم الحكم العنصرية . ومثلا نظام حكم ايان سميث يجب ألا يسمح له باستغلال مؤتمر جنيف لمد سيطرته غير المشروعة ويجب ممارسة الضغط حتى تنقل السلطة الى شعب زمبابوى .

ووفدى يأمل أن يتخذ مجلس الأمن الاجراءات اللازمة ضد حكومتى بريتوريا وسالسبورى وفقا للتوصيات الواردة في القرارات الصادرة عن اللجنة الرابعة في هذه السنة .

ان وفدى على يقين من أن النجاح الذى احرز في مجال ازالة التوتر الدولى يفتح فرصا جديدة للأمم المتحدة لكي تعجل بتنفيذ قراراتها ومقرراتها المتعلقة بالقضاء على الاستعمار . ان النجاح الذى احرز في مجال انهاء الاستعمار من ناحية اخرى يساهم في الاقلال من التوتر الذى يعرض للخطر السلم والأمن الدوليين ، وبالتالي يعتبر جزءا هاما في الكفاح لدعم الوفاق وتوسيع نطاقه وان تأخذ في الاعتبار هذه الأهداف ، فان وفد بولندا سيؤيد مشاريع القرارات التي قدمها لنا ممثل ترينيداد وتوباغو .

السيد نارو ( باكستان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد استمع وفدى باهتمام بالغ الى البيانات التي ألقى في الجمعية العامة والتي ألقاها السفير سالم ، رئيس اللجنة الخاصة وكذلك السيد غلايل المقرر عند تقديم تقرير اللجنة الخاصة عن أعمالها خلال عام ١٩٧٦ . وباسم بلدى ، أود أن أعرب عن تقديري العميق للجنة الخاصة لما قامت به من عمل بهذه الدرجة من الكفاءة .

ان الام المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية في مكافحة التمييز العنصرى والتعجيل بعملية انهاء الاستعمار . ان هذا الانجاز الهام للمجتمع الدولى يستحق الثناء . ومع ذلك ، وبرغم كثير من الانجازات فان آخر قلاع الاستعمار والتمييز العنصرى في روديسيا الجنوبية ، ناميبيا وافريقيا الجنوبية سيتم القضاء عليها . ومن هنا ، يتعين على الدول الأعضاء في الام المتحدة أن يساعدوا الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي في نضالها ضد الفصل العنصرى وحتى تحقق استقلالها .

ان باكستان وقد ظلت تحت السيطرة الأجنبية مدة ٢٠٠ سنة تقريبا ، تؤمن بالحاجة العاجلة لانهاء الاستعمار في جميع الأقاليم المستعمرة ولكنها فضلا عن ذلك ومنذ استقلالها تعمل من أجل تحقيق هدف انهاء الاستعمار في كل الأقاليم والشعوب المستعمرة وحققها في الحصول على كامل استقلالها وحريتها .

ومنذ اعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة القرار ١٥١٤ ( د - ١٥ ) تم احراز تقدم بارز فيما يتصل بتنفيذ هذا الاعلان . ومع ذلك ، لا يزال هناك أكثر من ١٢ مليون شخص نجد آمالها في الاستقلال لم تتحقق بعد . ومن هذه الملايين تعيش الغالبية في الجنوب الأفريقي في ظل نظام لا انساني يقوم على الفصل العنصرى والقمع الذى تمارسه نظم الأقلية العنصرية .

ان آراء بلدى بشأن ناميبيا وزمبابوى تم التعبير عنها في المحافل المختلفة للأمم المتحدة على مختلف المستويات . وان وفد بلدى ، كأثناء المناقشات في اللجنة الرابعة هذه السنة قد أعرب عن تضامننا الكامل مع الشعوب التي تناضل ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال . ان نضال شعب زمبابوى وناميبيا دخل مرحلة حاسمة ويجب ألا يكون هناك توقف في الضغط لتحقيق استقلال هذه الأقاليم .

ان المجتمع الدولى ، لا بد له أن لا يتخلى عن واجباته ، ولا بد وأن يؤيد بحسم شعب ناميبيا وشعب زمبابوى حتى يتحررا .

ان المفاوضات الراهنة في جنيف بين النظام العنصرى غير الشرعي في روديسيا الجنوبية والوطنيين السود له أهمية كبرى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وهناك كل احتمال ممكن بأن نظام الأقلية العنصرى سوف يبذل جهده لكي يؤجل عملية نقل السلطة الى شعب زمبابوى . ومن هنا فان العالم يجب أن يظل يقظا لاتخاذ الخطوات الفورية لهزيمة مثل هذه المحاولة .

وان وفدى يؤيد اقتراحات اللجنة الخاصة التي تقضي بأن الامم المتحدة يجب أن تنظم مؤتمرا دوليا في ١٩٧٧ لتعبئة الرأى العام العالمي دعما لشعبي زمبابوى وناميبيا . كذلك تؤيد التوصيات المختلفة الواردة في التقرير والمقترحات الخاصة بعمل اللجنة في المستقبل .

ونحن مقتنعون بنجاح شعب افريقيا الجنوبية . ان الشعب يشن نضالا مستمرا من أجل التحرر الذى سوف يؤدى قريبا جدا الى استقلاله التام .

وأخيرا ، أود أن أؤكد في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخ الجنوب افريقي أنه عندما تفجر في النهاية الطاقات الكامنة للشعوب المقهورة فانه لا يمكن لأى قوة على الأرض أن تفتح ارادتها في أن تناضل من أجل تحرير أنفسها وأن تتخلص من قيود الاستعمار والعنصرية والامبريالية . هذه هي دروس التاريخ المعاصر . وهي تحذير واضح للمستغلين والذين يقومون بأعمال القمع يجب أن يهتموا بحقائق اليوم وأن ينقلوا السلطة الى الغالبية السوداء متجنبين بذلك انفجارا في المنطقة لا بد وأن يحدث اذا ما رفضت هذه السلطات أن تفعل ذلك .

السيد الاركون ( كويا ) ( الكلمة بالاسبانية ) : منذ أكثر من ستة عشر سنة ،  
 أى منذ صدور القرار التاريخي ١٥١٤ ( د - ١٥ ) في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ ، فإن كفاح  
 الشعوب من أجل تخليص أنفسها من نير الاستعمار قد أدى الى اتخاذ قرارات حاسمة .  
 لقد حصل أكثر من ٧٠ مليون من البشر على الاستقلال ، واتيحت لهم امكانية تسيير مصيرهم .  
 وكان ذلك نتيجة كفاح طويل ، وتضحيات كبيرة ، وكان ثمرة رغبة الشعوب في ممارسة حقوقها .  
 ان الشعوب التي كافحت ببطولة ضد الاستعمار لعدة عقود في افريقيا ، والتي حققت  
 انتصارات باهرة عندما أعلن نهائيا استقلال المستعمرات البرتغالية ، كافحت ليس فحسب لاقرار  
 كرامة الانسان في هذه القارة ولكن ايضا من أجل كرامة كل البشر في كافة انحاء العالم ، تلك  
 الكرامة التي امتهنت بسبب الاستعمار . والى هؤلاء أولا وأخيرا ؛ نهدبها عرفاننا وتقديرنا .  
 ويجب أن نقدر الدور الذي لعبته الأمم المتحدة ، وخاصة لجنة ال ٢٤ الخاصة . واذ كان  
 صحيحا ان القوى الاستعمارية والامبريالية لم تتغلب عليها القرارات التي تدينها والصادرة عن  
 المجتمع الدولي أو النداءات الموجهة الى ضمائرنا لمخططاتها ، الأمر الذي يدعو الى ضرورة  
 مواصلة الكفاح المسلح لانتزاع الشعوب حقوقها التي ينكرها الاستعمار والامبريالية ولا رغما  
 على الجلوس والتفاوض جديا بشأن انسحابهما . فانه صحيح ايضا ان الضغط المتزايد الذي يمارسه  
 المجتمع الدولي باستمرار كان عاملا اساسيا في عملية تصفية الاستعمار ، وفي بعض الحالات كان هذا  
 الضغط عاملا أدى الى بعض الأحداث .

ان التقرير المقدم هذا العام للجمعية العامة ، الوارد في الوثيقة A/31/23 وملحقاته ، ينطوي  
 على افكار جديدة . ويبين انه قد وجهت الدعوة للاشتراك في أوجه نشاط جديدة ، والعديد من  
 مشروعات القرارات التي أعدت بشأن الأحوال الصعبة والمعقدة التي تمت دراستها في التقرير ، ترتبط  
 جميعها بالمسؤولية التي تضطلع بها لجنة ال ٢٤ . وان النتائج التي تحققت كانت ترجع الى حد  
 كبير الى الجهود التي بذلها رئيس اللجنة ، السفير سالم احمد سالم الممثل الدائم لتنانيا .  
 ان من يتحدثون عن نهاية هذا الاستعمار والذين يقترحون أن دور لجنة ال ٢٤ سوف  
 يتناقص في السنوات المقبلة ليسوا على حق . ويرفض وفد بلادى هذه الفكرة ، لأن هناك الملايين

من البشر لا يزالون يخضعون للسيطرة الاستعمارية ، ولأن المستعمرات التي استقلت حديثا لزالت تواجه خطرا متزايدا من العدوان عليها ، من القوى التي ايدت بقاء الاستعمار . تلك القوى التي حاولت تعطيل جهود بعض هذه المستعمرات لتحقيق الاستقلال .

وعلاوة على ذلك ، فان الابقاء على الأوضاع الاستعمارية في الوقت الحالي هو الذي ينطوى على أكبر خطر يهدد السلم والأمن الدوليين . ان الأوضاع الراهنة في افريقيا الجنوبية ، وفي ناميبيا ، وفي زمبابوي ، وكذلك تزايد أعمال القمع التي يمارسها العنصريون ضد جمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية تؤكد هذا الرأي .

ان الخطط الامبريالية واضحة جدا : وهي تهدف الى دعم القدرة العسكرية والنووية لافريقيا الجنوبية ، لمواجهة قوى الثورة ولممارسة العدوان على نطاق واسع ، ضد الدول التي استقلت حديثا ، واخضاع الرأي العام العالمي ، وخاصة الرأي العام الافريقي ، عن طريق الظهور بمظهر من يحاولون التوصل الى حلول وسط بالنسبة للاستقلال . بينما هم يحاولون في الواقع ، فرض مرحلة انتقالية ليست مقبولة للمكافحين الأفارقة ، لأن هذا يعني دعم سيطرة الأقلية البيضاء والقضاء على حركة المقاومة الشعبية . وتهدف الخطط الامبريالية ، الى تعزيز موقفها وذلك عن طريق بث الفرقة بين المواطنين ، وفوق ذلك كله ، كسب الوقت للاعداد للمزيد من العدوان .

ونطالع كل يوم في الصحف انباء تقول ان العنصريين قد اجتازوا حدود موزامبيق ، وتوغلوا لبضع كيلو مترات في ارضها ، ودخلوا بعض المدن والقرى لمواجهة حركة " المقاومة الوطنية " ، وتستخدم هذه القوى الطائرات ضد المواطنين لالقاء حملتها والموت على اخواننا الافريقيين .

ويمكن التصور انه اذا تم اجتياز الحدود وأراضي بعض القوى التي تدعم الأقلية البيضاء ، فان هذا يعتبر اعتداء . فما الذي سيقال لو استخدمت الطائرات والقوات العسكرية ضد العنصريين ، ماذا سيكون رد الفعل الذي سيتولد لدى كل شخص اليوم ؟ . يجب ألا ننسى أن كثيرا من المواطنين الافارقة يلقون حتفهم اليوم ، بينما ينادى البعض بمزيد من الصبر .

ان قوى الكفاح الوطني قد أثبتت صبرها ، وقدرتها على النضال . ان الرجال الذين بذلوا التضحيات لتحقيق استقلال شعوبهم لم يذهبوا الى مائدة المفاوضات لأنهم ضعفاء ، بل لأنهم اقوياء ،

وانا كان العنصريون في سالزهورى يذهبون الى جنيف ذلك لأن افريقيا أجبرتهم على ذلك . ولا يجوز أن نعتقد ان القوى الوطنية لا تحاول حقن الدماء ، ويجب ألا يعتقد أنهم سيجبرون على قبول نظام حكم غير سليم . واختصار فان الخطط الموضوعة لا تفي بمصالح المناضلين . ويجب ان نساوم جميعا في نصره قضية حكم الأغلبية في افريقيا .

ان على حكومة المملكة المتحدة مسؤولية تاريخية في هذا الشأن بصفتها الدولة التي كانت مسؤولة عن ادارة الاقليم . ويجب ألا تسمح بتعدى الوقت المحدد لمنح الاستقلال لروديسيا . ويواصل نظام بريتوريا تهديده المستمر للحرية والأمن في افريقيا . ولقد حان الوقت لكي تطالب الجمعية العامة بفرض عقوبات صارمة ضد نظم حكم الفصل العنصرى ، وأن تمنع بيع الاسلحة أو التعاون بأية صورة مع نظم هذا الحكم . وانا كانت ممارسة حق النقض ستمنع مجلس الأمن مرة أخرى من اتخاذ الاجراءات اللازمة ، فان على اعضاء الجمعية العامة أن يقدموا لحركات التحرر في الجنوب الأفريقي كل تأييد معنوي وسياسي ومادى لازم لمواصلة كفاحهم حتى النصر النهائي . وتهدف سياسة البانتوستانات ، الى اقامة دويلات مصطنعة كجمهورية الترانسكاى المزعومة ، وهي سياسة فاشلة يجب أن نرفضها . وهذه السياسة لا يمكن أن تطبق على ناميبيا ، حيث ان حكومة بريتوريا لم تستطع احتواء كفاح حركة سوابو ولن تستطيع ان تحتوى هجمات قوى سوابو الوطنية التي تعتبر الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا .

وليست افريقيا فقط ، التي لا يزال فيها الاستعمار . هناك مناطق اخرى تظهر فيها مشكلة بقاء الاستعمار ، وهذا يظهر من تقرير اللجنة . ان الوثيقة تشير الى بعض الاحوال التي لا زالت تعرض السلام للخطر . وقد امتنعت اللجنة في بعض الحالات عن التقدم بمقترحات محددة ، بل اكتفت بتقديم المعلومات اللازمة للجمعية العامة ، على أمل ان تجرى مفاوضات قد تؤدي الى ايجاد حل للمشاكل القائمة في هذه الاقاليم .

أما فيما يخص وفدى ، فنود أن نعلن ان موقفنا يتلخص في تأييد حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية ، وشعب الصحراء ، دون أى تدخل اجنبي . ونعتقد انه يجب أن نضع حدا لاحتلال ما يسمى بالصومال الفرنسي ( جيبوتي ) ، مع ضمان استقلال هذا الاقليم ، ونكرر تأكيدنا لحقوق جمهورية الارجننتين في استعادة جزر مالفيناز . كما نؤيد ونتعاطف مع شعب بيليز في كفاحه من أجل الاستقلال . كما سنستمر في التضامن مع شعب بورتوريكو في كفاحه من اجل الاستقلال . ووفدى يؤيد في هذا المجال اتفاق الآراء الذى تم التوصل اليه في اللجنة فيما يتعلق بالقرارين الصادرين في ٢٨ آب/اغسطس عام ١٩٧٢ ، و ٣٠ آب/اغسطس عام ١٩٧٣ ، وما ورد في تقرير المقرر في عام ١٩٧٤ . وقد أخذنا علما بالقرارات التي صدرت بشأن بورتوريكو في مؤتمرى دول عدم الانحياز المعقودين في ليما ، وفي كولومبو ، التي أكدت مرة أخرى ، على حق شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وفي الاستقلال وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ ( د - ١٥ ) ، ووفقا للقرارات الاخرى المرتبطة بالموضوع والصادرة عن الجمعية العامة .

وعلى الرغم من أن الصحافة في خدمة الاستعمار قد حاولت أن " تفسر " بأسلوبها الخاص ، هذا القرار ، الا أنه يمثل انهزام من يحاولون الابقاء على الاستعمار في هذه الجزيرة . ان المشكلة التي تستحق الاولوية ، هي قضية الاقليم الواقعة تحت الحماية في منطقة المحيط الهادى . وفي هذا الجزء من العالم ، وبخاصة في جزر ماريانا ، حاولت الولايات المتحدة أن تبقي على هيكل الاستعمار الذى حاولت اقامته في بورتوريكو . لقد تم ايضاح ذلك في بعض مقالات الصحافة ، مثل ، " يو . إس نيوزاند ورلد ريبورت " و " نيويورك تايمز " ، التي علقت على هذه الاوضاع . وبالرغم من الاجراءات التعسفية التي اتخذت والتي اندهش لها الرأى العام العالمي ، وفقا لما جاء في المرفق الرابع من الوثيقة (part IV) A/31/23 ، الصادر عن اللجنة الخاصة :



" في ٢١ تموز/يوليه عام ١٩٧٥ ، صوت الكونجرس في الولايات المتحدة لصالح نظام الكومنولث في جزر ماريانا الجنوبية ، وقرر منح الجنسية الامريكية لعدد يبلغ ١٤ ٣٣٥ من سكان هذه الجزيرة . وفي ٢٤ شباط/فبراير عام ١٩٧٦ ، اعتمد مجلس الشيوخ الامريكي الاتفاقية ووقعها رئيس الولايات المتحدة الامريكية في ٢٤ آذار/مارس". ان موقف الولايات المتحدة ازاء جزر المحيط الهادى ، يبين هذه الروح الاستعمارية . ان امبريالية الولايات المتحدة ، قد انتهكت التزاماتها حيال الميثاق ، وفرضت السيطرة الاستعمارية على سكان هذه الاقاليم ، وسلبت ثرواتهم الطبيعية ، واستغلتهم ، وأبقتهم في حالة من الفقر . ان واشنطن لم تهتم أبدا برفاهية شعب هذه الجزر . لقد عملت منذ البداية على ضم هذه الاراضي وسلب ثرواتها واستخدامها في خططها العدوانية في المحيط الهادى . ان موقف مجلس الوصاية في هذا الشأن غير مقبول . ونعتقد ان على المجتمع الدولي أن يدين الخطط الامريكية المتعلقة بجزر ماريانا ، وياقي الاقاليم الواقعة في المنطقة . ان لجنة ال ٢٤ المسؤولة عن دراسة حالة هذه الاقاليم يجب أن توصي بالتدابير المناسبة المؤدية الى ممارسة سكان هذه الاقاليم لحقهم في تقرير المصير والاستقلال ، مع الاحترام الكامل لوحدة أراضي هذه الاقاليم وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

لا تستطيع الآن دولتان أو ثلاث دول استعمارية أن تحدد مصير الشعوب . واذ كان هناك اعتقاد بأن الدولة القوية ، تستطيع أن تسيطر على مصير أى شعب ، فذلك لأننا لم نستفد من دروس التاريخ . ان هذا كان يمكن أن يحدث في الماضي ، لكن عاقبته كانت جسيمة . في عام ١٩٧٦ ، لا يمكن اتخاذ اجراءات تعسفية أو فرض خطط من هذا القبيل . ولا يمكن أن تصر الولايات المتحدة على أن تقرر بنفسها مصير الاقاليم الواقعة تحت الوصاية لتنفيذ سياستها العدوانية .

هذه هي احدى المشاكل التي ظهرت في اللجنة بالنسبة للاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاجنبية : وكما ظهرت أيضا مشكلة اقامة قواعد عسكرية في هذه الاقاليم ، وغيرها من الاقاليم تحت السيطرة الاستعمارية ومشكلة الاستثمارات الاجنبية في هذه الاقاليم . وهذه المشاكل لا تثير القلق فقط في الوقت الحالي ، ولا تنطوي فقط على تهديد للسلام ، ولكنها أيضا - وهذا

أحد الاغراض التي تسعى اليها - تعتبر جزءاً من الاجراءات التي تسمح باستمرار الاستقلال بعد استقلال الاقاليم . ان المجتمع الدولي ، لا يجوز ان يكون سلبيا ازاء هذه المواقف المتنازعة التي تؤثر على العلاقات الدولية ، وهذه المحاولات المستمرة التي تعرض لخطر سيادة واستقلال بعض الدول .

لكل هذه الاسباب نعتقد أن لجنة ال ٢٤ لم تضطلع حتى الآن بمهمتها كاملة ، كما ان مسؤوليتها تتزايد حجما ونطاقا يوما بعد يوم .  
واننا على الرغم من هذا ، نود أن نهنيء اللجنة على ما فعلته في مجال توفير المعلومات اللازمة عن مشاكل انهاء الاستعمار الواردة في مرفق الوثيقة ( part II ) A/31/23 .  
ان الاستعمار سوف يصبح - مع مرور الوقت ، ومع الانتصارات الجديدة التي حققتها شعوب العالم - وصمة في تاريخ الانسانية . ونعتقد ان الانتصارات العسكرية والسياسية سوف تتحقق ، وسوف ينهزم الاستعمار ، وتخلص من التخلف والفقر ، وعندئذ سيكون على اللجنة أن تواصل جهودها حتى لا نعود الى هذه الاوضاع التي نعاني منها الآن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف أدعو الآن ، ممثلي الدول الذين طلبوا السماح لهم للتكلم ممارسة لحق الرد . وقبل ذلك ، أود ان أذكر الاعضاء ، بأن الجمعية العامة ، قررت في جلستها العامة الرابعة تحديد وقت بيانات ممارسة لحق الرد بعشر دقائق .

السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أحطت علما ببيان ممثل فرنسا الذي القاه يوم الاثنين ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ فيما يتعلق بتعديل التصويت الذي قدمه وفدي في أول كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ حول موضوع ما يسمى بالصومال الفرنسي (جيبوتسي) . والحقيقة أن الصومال قد اشترك في تبني مشروع القرار ( ٥٩ / ٣١ ) . وقد أوضح سبب ذلك بجلاء في تعديل التصويت الذي أشرت اليه آنفا والوارد في الوثيقة (A/31/PV.85) . وقد قلنا ان القرار الذي اعتمده الجمعية العامة له هدف وحيد . هذا الهدف الوحيد هو تصفية استثمار هذا الاقليم بمقتضى اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ . ان حقيقة ادراج موضوع الصومال الفرنسي كبنء في جدول الاعمال تحت رقم ٢٥ بعنوان "تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" يعتبر ايضا كاملا لبياني .

ولذلك فانني أختلف مع الملاحظات التي أدلى بها ممثل فرنسا عندما قال :

" ان الهدف الاساسي لهذه المناقشة وهذا القرار كان بالتحديد هو أن نحصل من الدولتين المجاورتين على ضمانات قاطعة فيما يتعلق بالاستقلال وسلامة أراضي وسيادة هذه الدولة المستقبلية " .

ووفد الصومال يرى أن الهدف الفعلي للمناقشة والقرار كان - بدلا من ذلك - موجهة الى

فرنسا باعتبارها الدولة المشرفة على الادارة . فهناك ١٥ فقرة في منطوق هذا القرار ، منها ١٣ فقرة موجهة بشكل مباشر أو غير مباشر الى فرنسا ، وهناك فقرتان اثنتان موجهتان الى كل الدول الاعضاء ، بما فيها - بطبيعة الحال - فرنسا .

ان القرار يدعو فرنسا الى أن تمنح الاستقلال لشعب الاقليم على الفور وبغير شرط . وهذا القرار يطالب فرنسا بأن تنفذ - بالشكل المنصف والسليم وفي ظل ظروف ديمقراطية - برنامج الاستقلال الذي حددته ممثل فرنسا أمام اللجنة الرابعة . وقد طلب القرار من فرنسا أن تسحب قاعدتها العسكرية من الاقليم بدون تأخير . وطلب من فرنسا أن تبحث نتيجة الاستفتاء برمته ، محترمة بذلك سلامة أراضي الدولة المقبلة . وطالب فرنسا بأن تسمح وتسهل عودة كل اللاجئين الى الاقليم

وهم مواطنون في الاقليم . وطالب فرنسا أن تكوّن لجنة مخصصة وفقا لتوصية بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية وذلك من أجل تنفيذ المطالب الواردة في الفقرة الثامنة من القرار . وبعد أن قلت ذلك ، أود أن أكرر هنا الآن ان حكومة الصومال سوف تعترف باستقلال وسيادة وسلامة أراضي الصومال الفرنسي وتحترمه وتكرمه وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ومع ذلك فان الصومال الفرنسي المستقل ، شأنه في ذلك شأن أي دولة مستقلة أخرى ، قديمة أو حديثة يكون قادرا على رعاية مصالحه الوطنية . ولا يستطيع أحد أن يقنعنا بأن له الحق في أن يكون ضامنا لوجود ورخاء هذا الاقليم .

اننا نرى أن أية محاولة للحد من سيادة أو حرية العمل في الصومال الفرنسي بعد استقلاله لا يمكن ولا يجب أن تكون لها مكان في أحكام القرار . ومن هنا ، فان أية محاولة من هذا النوع تتعارض مع كل معايير القانون الدولي المعروفة . ان الصومال لن يشارك في المناورات التي تقوم بها بعض الدوائر ضد مصلحة شعب الاقليم . ونحن نعتقد — ولا زلنا نعتقد — أن موضوع الصومال الفرنسي هو أساسا موضوع تصفية استعمار . ونحن نرفض تماما أية فكرة تشير الى أن مسألة الصومال الفرنسي هي مسألة بين الدولتين المجاورتين . وفي نفس اليوم ، أشار ممثل اثيوبيا الى بياني لتعديل التصويت حول نفس القرار عند ممارسته لحق الرد . وقد اتهم ممثل اثيوبيا في كلمته الصومال — ضمن أمور أخرى — بمحاولة الحد من مجال وهدف القرار ( ٣١ / ٥٩ ) وتوجيه ضربة قاتلة للأمال الكبرى التي يعلقها المجتمع الدولي على هذا القرار .

ونحن لانوى — ولا نعتقد أنه لمصلحة القضية التي نبحثها — أن نسمح لأنفسنا بالدخول في الرد على مثل هذه المزاعم غير المسؤولة بنفس الصلابة التي وجه بها ممثل اثيوبيا اتهاماته الى بلادي . ولم يكن قصد الصومال ان تحد من مجال وأهداف القرار . بل ان اثيوبيا — بالأحرى — هي التي تنوى أن تعطي هذا القرار لونا ليس له على الاطلاق . والواقع ان ممثل اثيوبيا مصمم على أن يدخل في هذه المشكلة ، الخاصة بتصفية الاستعمار في الصومال الفرنسي ، أمورا خارجة عنها . وكما قلت آنفا فاننا لانوى الدخول في مهارات لالزوم لها ، لأننا نعتقد أن تبادل الاتهامات والمهارات سوف يكون ضرره أكثر من نفعه بالنسبة للمصالح الحقيقية لشعب الاقليم المعني . ولهذا

السبب فاني أقتصر على الرفض الكامل للاتهامات التي وجهها ممثل أثيوبيا الى بلادي . ونحن نؤكد من جديد رأينا القائل بأن القرار ( ٥٩ / ٣١ ) له هدف واحد ومجال واحد . واؤكد على ذلك مرة أخرى : هدف واحد ومجال واحد هو تصفية الاستعمار في الصومال الفرنسي .

وكما كررنا مرارا في الماضي ، أود أن يكون من المفهوم حتى الآن بوضوح أن مسألة الصومال الفرنسي يجب ألا ينظر اليها على أنها نزاع بين الصومال واثيوبيا . ان المسألة أساسا بوضوح هي تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير في الصومال الفرنسي .

السيد ابراهيم (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الكلمة التي أدلى بها توا ممثل الصومال، لا تتعلق بجوهر المشكلة التي أثيرت في الجلسة العامة (٩٧) للجمعية العامة ، أى مطالب الصومال بالنسبة لجيبوتي . وعلى هذا الاساس ، يجب أن نعتبر هذه الكلمة لا لزوم لها ، ولا علاقة لها بالموضوع .

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أشرح ذلك . قد تتذكرون أولاً الاجراءات التي لجأ اليها ممثل الصومال لتعليل تصويته على مشروع القرار الذي اشترك وفد بلاده في تقديمه ، والذي أوصت به اللجنة الرابعة بلا أى تغيير ، لا تتمشى هذه الاجراءات مع ما هو متبع في الجمعية العامة للامم المتحدة بل يمكن أن نقول انها تتعارض مع النظام الداخلي للجمعية العامة . وهذه الاجراءات غير عادية ، لأن ما فعله ليس هو تعليل التصويت ، بل ابداء تحفظ رسمي بالنسبة لقبول حكومته للقرار . ان ما ذكره ممثل الصومال لا يحاول فيه فقط أن يتحفظ ، وانما أن يفسر مطالب حكومته الخاصة بجيبوتي . وما هو أخطر هو أن هذه الكلمة تؤكد تحفظين رسميين أبدتهما حكومة بلاده بالنسبة لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في العام الماضي .

أولاً - التحفظ الرسمي الذي أبداه ممثل الصومال في الدورة ٣٠ حيث اعتمد القرار ٣٤٨٠ ، وذلك بالنسبة للفقرة ١٠ من القرار الصادر هذا العام . وتبين المحاضر الحرفية أن ممثل الصومال أبدى تحفظ حكومة بلاده بالنسبة للفقرة ٦ من القرار ٣٤٨٠ (د - ٣٠) . وتتضمن هذه الفقرة نداءً موجهاً من الجمعية العامة الى كافة الدول :

" لكي تعدل عن التقدم بأية مطالب تتعلق بالاقليم ، وباعتبار أية اجراءات تؤيد مثل هذه المطالب لاغية ."

ومن بين جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، فان ممثل الصومال فقط هو الذي قال ان سحب المطالب لا ينطبق على بلاده ، لأن الصومال تعتبر جيبوتي جزءاً من أراضيها الوطنية ، وبالتالي فانه لا لزوم لهذا النداء ، وهو لا ينطبق على الصومال .

ثانياً - في الدورة العادية السابعة والعشرين للجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، أبدت الصومال تحفظات رسمية عندما أعلنت هذه اللجنة :

” ان الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، وبخاصة اثيوبيا والصومال قد التزمت بضمان احترام استقلال وسيادة ما يسمى بالصومال الفرنسي ( جيبوتي ) ” .  
وقد أيدت هذه التصريحات الخاصة في الفقرة ١١ من القرار الصادر عن الجمعية العامة في الاول من كانون الاول / ديسمبر .

ويتضح من ذلك ، ان ممثل الصومال - فيما أسماه بتعلييل تصويته حول مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية بغير أى تعديل - أكد تحفظ حكومته بالنسبة لمطالبة الجمعية العامة بسحب أية دعاوى تتعلق بجيبوتي . والسؤال الذى نطرحه ، والذى يجب أن ترد عليه الصومال بصورة محددة ، هو : هل لدى الصومال أية مطالب أو دعاوى بالنسبة لجيبوتي ؟ واذا كان ذلك هو الحال ، فلماذا التحفظات ؟ اذا كانت الصومال تطالب بجيبوتي ، فلا داعي عندئذ لأن تشترك في تقديم مشروع القرار . وعلى أية حال ، فانه لا يمكن لممثل الصومال ، مهما كانت محاولته ، أن يتوقع أن تصدقه الوفود الاخرى ، عندما يقول عكس ما يذكر .

ان هذا التصرف غير العادى من جانب الصومال ، يطرح موضوع التفاوض بحسن النية . وقد فعل ذلك كل من اشترك في تقديم مشروع القرار ، على أساس ان جميع ما ورد في النص يعني أن مقدمي مشروع القرار يعنون مضمون هذا النص . فقد جرت العادة في الامم المتحدة - الا في حالة اثاره اختلافات حول تفسير كلمة أو صياغة - أن يؤخذ بالتفسير الحرفي . ولا يستطيع أحد القول بأن القرار الذى اتخذته الامم المتحدة يمكن أن يفسر على نحو يختلف عن الكلمات الواردة في القرار ، او ان يعطي لنفسه الحق بأن يفسر نوايا أصحاب القرار الآخرين من أن كل ما اعتموه هو تناول مسألة تصفية الاستعمار ، مع استبعاد جميع الاعتبارات الاخرى . أما كان ممن الممكن أن يفكر ممثل الصومال في انه لو كان مقدمو مشروع القرار قد وجدوا صعوبة في تفسير النص الذى قدموه ، لكانوا قد ذكروا ذلك . ولكن وفد الصومال كان هو الوفد الوحيد الذى ادعى ذلك .

ان هذا يذكرني بقصة أم كانت تشهد ابنها في احتفال ، قائلة انه الوحيد الذى يتبع نظام السير في هذا الاحتفال .

ونظرا للتحفظات التي أبداها ممثل الصومال في الاول من كانون الاول / ديسمبر حول القرار

الخاص بجيبوتي ، فما هي الاهمية التي يمكن أن نعطيها لما قاله ممثل الصومال في اللجنة ، أو في الجلسة العامة هنا عندما يدعي أن بلاده ترحب باستقلال جيبوتي ، بينما لا يورد رداً على السؤال الخاص بجيبوتي ، ألا وهو : هل للصومال أية دعاوى أو مطالب تتعلق بأرض جيبوتي ؟ وعلى ممثل الصومال أن يعطي رداً صريحاً للجمعية العامة ، رداً لا يوجد أى شك بالنسبة لمعناه . ان النتيجة الوحيدة التي يمكن أن نستخلصها هي ان الصومال له مطالب اقليمية ، الامر الذي يتعارض مع دستور الصومال . ولن أتحدث طويلاً عن هذه النواحي لأن وفد بلادى قد أبدى في اللجنة ، في كلمة تؤكد لها الحقائق والوثائق .

ان على الجمعية العامة أن تعتبر أن القضية ليست قضية صياغة ، أو اختلاف في الرأي ، ولكنها قضية خطيرة تتعلق بسياسة التوسع ضد سياسة العمل الحقيقي على استقلال جيبوتي وقرار السلام والامن في المنطقة . ويجب أن تأخذ الجمعية العامة علماً بأن اتباع الصومال لسياسة التوسع سوف يوجد ظروفًا تعرض الامن والسلم في منطقتنا للخطر .



السيد حسين (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : اعتذر ان وجدت نفسي مضطرا

لأخذ الكلمة مرة أخرى .

لقد استمعت باهتمام بالغ الى كلمة ممثل اثيوبيا الذي سبقني الى الحديث من فوق هـذـه المنصة ، وحسبما فهمت ، لا أعتقد أنه جاء بأى شيء جديد لم يقله في كلمته السابقة يوم ١٣ كانون الأول / ديسمبر ، وعلى الأرجح ، فانه من جانبي لن أقول أى شيء جديد سوى أن الصومال تحترم وتعترف باستقلال وسيادة ووحدة أراضي دولة جيبوتي " الصومال الفرنسي " .

ولا زلنا نعتقد أنه على أساس أحكام القانون الدولي ، فان مثل هذا الالتزام وهذه التأكيدات تكفي لاظهار أن بلادى ليست لديها أية نية في تعريض استقلال وسيادة ووحدة أراضي دولة أخرى للخطر .

وأستطيع أن أفهم قلق ، وقول ممثل اثيوبيا ، وكما ذكرت من قبل ، فان المشكلة التي يواجهها لا علاقة لها بالصومال الفرنسي ، ولكنها مشكلة أخرى معروفة لهذه الجمعية وهي مشكلة تعرفها خير معرفة كل من اثيوبيا والصومال ، لذلك فقد قلت في كلمتي ان اثيوبيا تحاول دائما أن تتحدث عن تصفية الاستعمار في جيبوتي " الصومال الفرنسي " وهو موضوع لا علاقة له بهذه المشكلة المحددة . ولست مستعدا لمناقشة هذه المشكلة في الوقت الحالي ، في هذا المكان .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٨